أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر

عبد العالي سارة
جامعة الأغواط

ملخص:

لقد تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في العديد من دول العالم خلال العقود القليلة الماضية وتحديدا بعد الأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، وانهيار كبريات الشركات العالمية إثر تلاعبها بقوائمها المالية، هذه الأحداث جعلت حوكمة الشركات مطلبا أساسيا لتجنب تكرارها وللوصول إلى تنمية حقيقية للاقتصاديات في ظل تشابك متغيرات العولمة، ولتحقيق هذا المطلب تعمل المنظمات الدولية جاهدة على إرساء مبادئ الحوكمة على مستوى دول العالم حيث يتوقف هذا على مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي لدى الدول والذي بدوره يرتكز على دعامتين رئيسيتين هما: الإفصاح والشفافية ومعايير محاسبية سليمة ومعترف بها وإلى حد الآن رقيت المعايير المحاسبية الدولية إلى هذا المستوى.

الجزائر ورغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح الاقتصادي عمدت إلى تحسين مناخ الأعمال بها وذلك بتطبيق نظام محاسبي مالي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية سنة 2010، إضافة إلى إصدار دليل للحكم الراشد سنة 2009 كمسعى لتطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الوطنية، وترى الباحثة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له أثر إيجابي على تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر، وذلك بضمان إعداد قوائم مالية يتم الإفصاح فيها عن معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية تتسم بالشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة، وهذا من شأنه تقوية ثقة المستخدمين في هذه القوائم والمعلومات الناتجة عنها الأمر الذي سينعكس على تحسين أداء المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

المقدمة:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة التي لاقت رواجا على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة هذا نتيجة الاتجاه المتنامي لكثير من الدول إلى التحول للنظم الاقتصادية الرأسمالية وتحرير الأسواق المالية وزيادة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، هذا بالإضافة إلى الفضائح والأزمات المالية التي مست كبرى دول العالم والتي من أبرزها انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وفضيحة شركة إنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة عام 2001، وشركة بارمالات الايطالية.. وسلسلة من تلاعبات الشركات في قوائمها المالية، نهاية بالأزمة المالية العالمية 2008، كل هذه الانهيارات المالية أرجعت إلى القصور في مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية لاسيما مبدأ الإفصاح والشفافية ، ومن متطلبات تطبيق حوكمة الشركات وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهدافها في رفع كفاءة إدارة الشركات وتحقيق مصالح مختلف الأطراف فيها بتوفير الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية التي تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، هو مدى كفاءة التشريعات والنظم المنظمة للتعاملات والأنشطة الاقتصادية ولعل من أهمها المعايير المحاسبية المطبقة ومدى جودتها.

وفي هذا السياق حرصت الجزائر على تطوير بيئة الأعمال فيها بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من المزايا التي تقدمها للنهوض بالتنمية الاقتصادية وكان من أهم الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق هذا الهدف هو وضع نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك بإصدار القانون رقم 07-11 المتضمن لهذا النظام، حيث يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي كمرحلة من مراحل التنفيذ الجيد لمبادئ الحوكمة المؤسسية في الجزائر.

وبناءا على ما تقدم سنتناول في دراسة هذا الموضوع النقاط التالية:

أولا: مفهوم، مبادئ وأهمية حوكمة الشركات؛

ثانيا: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية؛

ثالثا: متطلبات الإفصاح والشفافية وجودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية؛

1. مفاهيم مرتبطة بالإفصاح والشفافية وجودة القرار الاستثماري؛
2. دور الحوكمة واعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية في جذب الاستثمار بسوق الأوراق المالية؛

رابعا: تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛

1. تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية؛
2. امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛
3. انعكاسات مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

أولا: مفهوم، مبادئ وأهمية حوكمة الشركات:

1. مفهوم ومبادئ الحوكمة:

عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها: الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية[1].

_ " الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[2].

_ " هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم وهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة (مثل حملة السندات، العاملين، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى"[3].

_ وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة فيها، كما أنها تقدم الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء، وبالتالي فان الحوكمة الجيدة هي التي توفر الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصالح الشركة والمساهمين فيها، علاوة على تيسيره للمتابعة الفعالة والتي يتسنى عن طريقها تشجيع الشركات على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة[4].

وبالاعتماد على ما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء المؤسسة، وذلك بتحكيم العلاقات بين الأطراف الأساسية المؤثرة في قرارات المؤسسة وأدائها من إدارة تنفيذية ومجلس إدارة ومساهمين.

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإرساء مجموعة من المبادئ الدولية لحوكمة الشركات التي تعتبر أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم، وغطت هذه المبادئ والإرشادات المجالات التالية[5]:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛

- حماية حقوق المساهمين؛
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- احترام دور أصحاب المصالح؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

2. أهمية حوكمة الشركات:

ترجع أهمية حوكمة الشركات لما يلي:

- تعمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها؛
- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مدير المنشأة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- تدعم الإفصاح عن المعلومات المالية الذي قد يخفض تكلفة تمويل المنشأة؛
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوف المالية؛
- تعد أحد الآليات والمعايير التي تساهم في قياس مدى انتظام وكفاءة أسواق المال الصاعدة والدولية؛
- تعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي تساهم في تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى الأسواق الناشئة بتدعيمها لثقة المستثمر الأجنبي لتلك الأسواق[6]؛
- خفض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات واقتصاديات الدول هو ما يساعد على توفير مصادر التمويل وخفض تكلفتها، حيث يساهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية سواء في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الأسواق المالية في سد الفجوة بين المدخرات والاستثمارات داخل تشغيل اي دولة[7].

ثانيا: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

يرتكز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات على تحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات خاصة المعلومات المحاسبية والمالية لما لها من منفعة هامة في تحقيق أهداف أصحاب المصالح بالمؤسسة، حيث تعتبر هذه المعلومات عامل مشترك بين جميع قواعد الحوكمة وبما أن المعلومات هي لغة الاتصال بين جميع الأطراف في المؤسسة من إدارة تنفيذية ومجلس ادارة ومساهمين وحتى الأطراف الخارجية الأخرى، فهي تدخل في متطلبات كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات.

و ترتبط حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية ارتباطا وثيقا، وذلك من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسة وزيادة الثقة فيها، كذلك إن الوصول إلى الهدف من الحوكمة ومقوماتها يتحقق بتوفر تلك المعلومات.

وفي هذا الصدد تتمثل جوانب المعلومات المحاسبية فيما يلي[8]:

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة ولجان المراجعة في إعدادها؛
- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوافر بها من عناصر الجودة؛
- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف مستخدميها.

وتتمثل الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في: المساءلة والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، دور المراجعة الداخلية، دور المراجع الخارجي، دور لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، تقييم أداء المنشأة، إدارة الأرباح[9].

وتتضح العلاقة بين تلك الأبعاد والمعلومات المحاسبية كما يلي:

أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر

1/ المساءلة والرقابة المحاسبية: تهدف الحوكمة إلى وجود نظام يضمن كفاءة وسائل رقابة ومساءلة إدارة الشركة أمام حملة الأسهم بهدف حماية أموالهم، فيقوم مجلس إدارة الشركة بأعمال المراقبة والمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية، حيث يعتبر التخطيط ووضع استراتيجية الشركة والكشف المبكر عن المخاطر عن طريق الدور الرقابي من أهم مسؤوليات المجلس بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المسؤوليات، كما يلتزم المجلس بإمداد المساهمين بالبيانات والمعلومات المحاسبية ويقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة عنها، وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها الصادر عام 1999 في المبدأ الخاص بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، كذلك مسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان[10]:

الأول: المساءلة والرقابة الرأسية: من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى؛

الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية: وهي الرقابة المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

إذن يملك نظام حوكمة الشركات آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة والرقابة التبادلية بين الإدارة من رئيس ومرؤوس وكذا الرقابة المباشرة من المساهمين، وكذلك أدوات رقابية خارجية ممارسة من قبل الهيئات الرقابية والأسواق المالية والبنوك المركزية، والشكل التالي يوضح نظام الرقابة في الحوكمة[11]:

الشكل (1) نظام الرقابة في الحوكمة

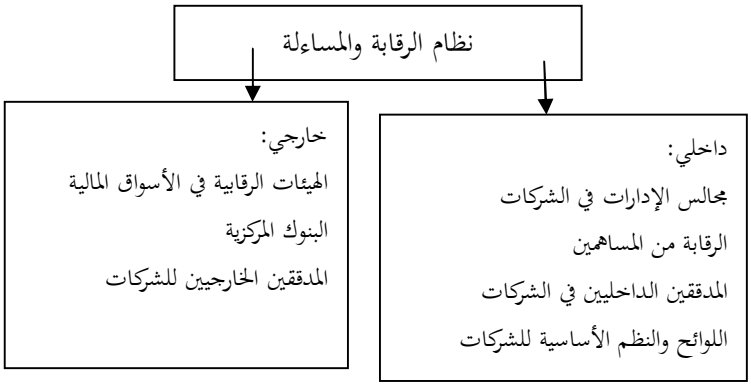

2/ الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

لقد ساهم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمبادرة للالتزام بالمعايير والقواعد (ROSC) من أجل الحصول على تقارير مالية للشركات ضمن الشفافية وتقدم في الوقت المناسب ويعتمد عليها، وقام البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في عدد من الدول، ويهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في الدول موضع البحث والتي سيتم مراجعتها على أساس المعايير المحلية والدولية والتي ستؤدي بدورها تسهيل عمليات المقارنة عبر الدول وتصميم البرامج لدعم طريقة تقديم التقارير المالية للشركات، ولكي نكون أكثر تحديدا فإن الهدف من هذه المراجعة هو تقييم القدرة على مقارنة معايير المحاسبة والمراجعة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير المراجعة الدولية (ISA) والدرجة التي تلتزم بها الشركات بمعايير المحاسبة والمراجعة الموضوعة في كل دولة، وهذا من أجل التشجيع على تطبيق قواعد إدارة أفضل للشركات والتأكيد على ممارسة قواعد سليمة للإدارة[12].

والجدير بالذكر أنه في هذا الإطار قد قامت الجزائر بوضع نظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية من أجل تدعيم الوصول إلى الممارسة السليمة للمحاسبة والمراجعة في الجزائر وهذا بغرض تيسير تطبيق صحيح للحوكمة في المؤسسات الوطنية وذلك بإصدار القانون رقم 07-11 المتضمن لهذا النظام وتلى هذا الإصدار مراسيم وقرارات مفصلة له، إضافة إلى الإجراءات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تتوافق مع مثيلاتها الدولية.

3/ دور المراجعة الداخلية: المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل الغرض منه تقديم المشورة والتأكد من صحة المعلومات لإمكانية إضافة قيمة من أجل فرص تحسين أداء المنظمة ومساعدتها لتحقيق أهدافها عن طريق منهج منظم لتقييم وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة فيها[13]، وترتبط المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية في المنظمة فمفهوم المراجعة الداخلية هذا الجزء مكمل لمفهوم الرقابة الداخلية بحيث يتجاوز مفهوم المراجعة الداخلية مجرد الفحص المنظم للدفاتر والسجلات والتأكد من صحة المعلومات واكتشاف الغش والتلاعب والتزوير إلى مدى كفاءة الإدارة وحسن تصرفها وتحملها لمسؤولياتها بتحقيق أهداف المنظمة والاطلاع بدورها في تطويرها وتقديم النصح والمشورة، فالأساس الذي تعتمد عليه خدمات المراجعة الداخلية الحديثة هو عملها باستقلالية وإعطاء تأكيدات ذات حيادية وموضوعية من أجل مساعدة الإدارة على ترشيد قراراتها، إضافة إلى الضمان الذي توفره لسلامة جميع عمليات المنشأة وذلك عن طريق التدقيق والمراجعة الهادفة إلى تقييم فعالية إدارة المخاطر والضوابط بالإضافة إلى سلامة وجودة التنظيم الإداري الداخلي، كما أن من مهام المراجعة الداخلية ضبط عملية الرقابة على نظم المعلومات في المنشأة وذلك من خلال الصلاحيات أو التحقيق من صحة تحميل البيانات في النظام ومدى تطابق تلك المهام مع الإجراءات واللوائح المنظمة لها والصادرة من أعلى سلطة تشريعية بالمنشأة وعلى أن تتوافق وتتواءم مع المعايير المهنية لعملية المراجعة المنصوص عليها والمعمول بها من قبل المنظمات المهنية العلمية أو تلك التشريعات الإقليمية[14]، ويتضح من هذا أن المضمون الشامل للرقابة الداخلية يساعد على فعالية إجراءات المراجعة الداخلية بالمنشأة لأنها الإطار الأشمل، وهذا يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها ومن ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة.

4/ دور المراجع الخارجي: من أجل تدعيم الإفصاح والشفافية اللذان تقوم عليهما الحوكمة في تقديم معلومة مالية صادقة تكون مصدر ثقة للمساهمين والمستثمرين المحتملين والمتعاملين الآخرين، يسعى المراجع الخارجي إلى تكوين رأي محايد في تقرير المراجعة عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركة، ويلعب المراجع الخارجي دورا مهما في حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية.

5/ دور لجان المراجعة: هي عبارة عن مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة تتولى القيام باستعراض وفحص البيانات ونظام الرقابة الداخلية بصفة مستقلة وتعيين المدققين الخارجيين للمؤسسة، كما يجب أن تتكون هذه اللجنة من الأعضاء الذين يثبتون مهارات وكفاءات عالية ولديهم الرغبة في تخصيص الوقت اللازم لذلك مع ضمان استقلالية تامة لهم أي عدم وجود أي علاقات تربطهم بالشركة للقيام بالمهام الكبيرة والخطيرة الملقاة على عاتقهم[15]، ويمتد دور لجنة المراجعة ليشمل أيضا ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة المراجعة الخارجية[16]، وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:

أ_ الإشراف على التقارير المالية: وذلك من خلال استعراض كافة القوائم المالية والتقارير المعدة من قبل المراجعين لأعضاء مجلس الإدارة وفحصها بشكل دقيق والتأكد من سلامتها وتوفر الإفصاح الكامل بها، وأن تقوم بعمل مقارنة بين أهداف الشركة ومدى الوفاء بتلك الأهداف، كذلك يجب على لجان المراجعة مراعاة توقيت مناقشة التقارير المالية، بأن تكون تلك المناقشة قبل الإفصاح عن تلك التقارير والقوائم بوقت كاف[17].

ب_ الرقابة الداخلية: تعتمد لجنة المراجعة على وظيفة الرقابة الداخلية كأحد الدعائم الأساسية التي تساعدها في تحقيق حوكمة أفضل للمؤسسات فهي تقدم لها خدمات التأكيد والاستشارة خصوصا فيما يخص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما أنها عبارة عن حلقة وصل بين لجنة المراجعة والمستويات الأخرى من الإدارة[18].

ج_ المراجعة: وهي الجانب الثالث من عمل لجنة المراجعة والمقصود بالمراجعة هنا هو اضطلاع لجنة المراجعة باستعراض نطاق المراجعة الخاص بالمراجعين الداخليين والخارجيين، كذلك تقديم التقارير اللازمة لمجلس الإدارة عن أعمال الرقابة والمراجعة والإجراءات اللازمة لتشغيل الدور الرقابي والإشرافي، كذلك طبيعة الصعوبات التي واجهت اللجنة، وكيفية تخطيها في المستقبل[19].

تعد لجان المراجعة أهم أدوات الرقابة في الشركات وأحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي فبمجرد إعلان الشركة عن وجود لجنة مراجعة بها أثر ذلك على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية وذلك لأهمية دورها في ضمان جودة القوائم المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية.

6/ تحقيق الإفصاح والشفافية: يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية أحد المبادئ والآليات الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، ويعد الإفصاح والشفافية أحد أهم الأساليب المستعملة من قبل الشركات المستندة إلى قوى السوق حيث تستخدمه هذه الشركات في تحقيق مصالح مختلف الأطراف بها وأصحاب المصالح ذات العلاقة في إطار ممارسة مبادئ الحوكمة، كذلك يمثل كل من الإفصاح والشفافية أحد العوامل الهامة لقياس مدى تطبيق نظام الحوكمة في الشركات والدول من عدمه، وترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان إطار ممارسات حوكمة الشركات لابد أن يكفل تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل والمعلومات المتصلة بتأسيس الشركة من أداء ومركز مالي وملكية وأسلوب حوكمة الشركات، ومعلومات أساسية متعلقة بالنتائج المالية والتشغيلية للشركة، كما يشترط في إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها الالتزام بمعايير محاسبية لعملتي الإفصاح والمراجعة ذات جودة عالية.

7/ تقييم أداء المنشأة: إن من أهمية حوكمة الشركات هو دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المنشأة، وتدعيم قدراتها التنافسية بالأسواق مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص استثمارية جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية للحوكمة هو تحقيق فعالية وكفاءة الأداء بالمنشأة وحماية أصولها، إن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء المنشآت، مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو، ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما:[20]

الأول: الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها؛

الثاني: تحقيق الأداء الأمثل باستغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالمنشأة ككل.

8/ إدارة الأرباح: تعني إدارة الأرباح عندما تستخدم الإدارة الاجتهاد أو التقدير الشخصي في القوائم المالية من أجل التلاعب بالقوائم المالية والمعلومات المحاسبية الواردة بها وذلك إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الحقيقي للشركة أو التأثير على تخصيص الموارد لها، وللحد من ممارسة إدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى ضرورة وجود حوكمة مؤسسية فعالة داخل الشركة بحيث توجد علاقة عكسية بين ادارة الأرباح والحوكمة المؤسسية فكلما زادت درجات الحوكمة في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد كم إدارة الأرباح وهذا ما ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثا: متطلبات الإفصاح والشفافية وجودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية

1. مفاهيم مرتبطة بالإفصاح والشفافية وجودة القرار الاستثماري

اهتمت مختلف المنظمات الدولية بدعم سوق الأوراق المالية والاستثمار فيها ولعل من أبرز هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدارها للمعايير التي تهتم بالإفصاح والشفافية، وذلك لتواكب التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة وقد روعي عند إصدار تلك المعايير أن توفي بالاحتياجات الفعلية للشركات والمستثمرين من سهولة في التطبيق، والوضوح والمرونة والوفاء بمتطلبات التطبيق العملي بالإضافة إلى توافقها مع القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل عام، ويلعب الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات دورا هاما في زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية ممثلين في كافة الأطراف ذوي المصالح خاصة المستثمرين المتعاملين بسوق الأوراق المالية، وإمكانية اتخاذ قرارات استثمارية جيدة قائمة على مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركة من خلال القوائم المالية المصادق عليها من طرف المراجع الخارجي.

إذ أن وجود نظام متطور للمعلومات لا يخدم الأغراض الداخلية من قبيل اتخاذ القرارات من قبل الإدارة المتوسطة أو العليا، بل المطلوب نشر هذه المعلومات والإفصاح عنها لكافة الأطراف ذات العلاقة في داخل الشركة وفي خارجها أيضا، إذ أن إدراج الشركة في السوق المالي يلقي على عاتقها مسؤولية الإفصاح عن قوائمها المالية السنوية بحسب معايير المحاسبة المالية الدولية نظرا لما تقدمه هذه المعايير من معلومات هامة لتقويم أداء الشركة ذات العلاقة وتمكين مختلف الأطراف من الاطلاع عليها بحرية، وبالإضافة للقوائم المالية السنوية فإن ثمة تقارير مالية ربعية تتناول المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية، وترفق القوائم المالية السنوية بتقرير مدقق الحسابات مستقل لإضفاء المصداقية على تلك القوائم المالية والتقارير الربعية[21].

ويقصد بالإفصاح ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية، وهناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملا ومناسبا وعادلا ويتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة[22].

فالإفصاح هو تزويد المستخدمين وخاصة المستثمرين منهم بالمعلومات الهامة عن المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح وتسديد الالتزامات، بحيث يفصح عن المعلومات التي تجعل القوائم المالية غير مضللة، أما المقصود بالشفافية هو قدرة المستخدم على رؤية وفهم المعلومات الواردة في القوائم المالية بما يسمح باتخاذ قرار استثماري سليم.

ويقصد بالقرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يحقق أعلى مستويات الكفاءة في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة ويمكن المستثمر من الاختيار الأمثل بين البدائل المختلفة، ويعتمد كل ذلك على مدى قدرة وكفاءة متخذ القرار وإدراكه لأبعاد القرار المتخذ.

ومما سبق يمكن توضيح العلاقة بين متطلبات الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات وجودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية من خلال الشكل التالي:[23]

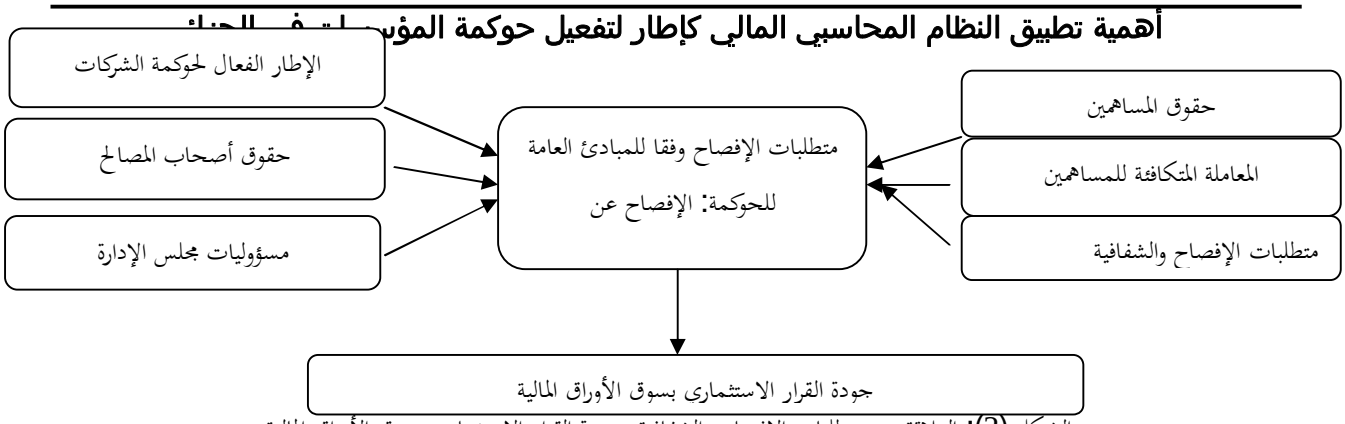

الشكل (2): العلاقة بين متطلبات الإفصاح والشفافية وجودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية

2. دور الحوكمة واعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية في جذب الاستثمار بسوق الأوراق المالية

أجريت الكثير من الدراسات حول تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تحسين أداء الشركات في سوق الأوراق المالية وقد توصلت معظمها إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين تحقيق متطلبات الإفصاح والشفافية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومفهومها الشامل وبين تحسين وزيادة الأداء المالي والسوقي للشركات وانخفاض درجة المخاطرة فيها.

وتعتمد الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح والشفافية على النظام المحاسبي المطبق وتقاربه مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (ias/ifrs) لما لهذه الأخيرة من أهمية في دعم أسواق المال وخلق بيئة أعمال موحدة تسهل الدخول إليها وزيادة النشاط فيها عن طريق تشجيع جلب الاستثمارات في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي جعلت العالم سوقا استثماريا واحدا، وأصبح بمقدور المستثمرين من خلال توفير متطلبات الإفصاح والشفافية بتوحيد وتوفيق الممارسات المحاسبية وممارسات الحوكمة بين الدول أن يتعاملوا مع جميع أسواق المال في أرجاء العالم، ولتوضيح دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تحقيق ذلك، سنتناول معيارين محاسبيين دوليين الذي تطبيقهما سيؤثر مباشرة على المستثمر في سوق الأوراق المالية.

1/ المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بقائمة التدفقات النقدية (ias7)

قائمة التدفقات النقدية هي تقرير عن التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) التي حصلت لمنشأة معينة ولفترة زمنية محددة، توضح التغير في حساب النقدية في بداية ونهاية تلك الفترة المحددة[24].

وتساعد قائمة التدفقات النقدية في توفير المنافع التالية:[25]

أ_ توفير معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية عن السيولة والقدرة على توليد النقدية وتوقيت التدفقات النقدية لأجل التكيف مع التغيرات في الظروف والفرص؛

ب_ تعزيز المعلومات لأغراض تقييم التغييرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية؛

ج_ تعزيز القابلية للمقارنة للأداء التشغيلي لمختلف المنشآت لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة بالنسبة لصفقات مماثلة؛

د_ تعمل كمؤشر لمبلغ وتوقيت وتأكيد التدفقات النقدية.

وقد صنف المعيار المحاسبي الدولي (ias7) المقبوضات والمدفوعات في ثلاثة أشكال موضحة كالتالي[26]:

أنشطة التشغيل: هي تلك العمليات الرئيسية والتي تمثل إيرادا للمنشأة ولا تصنف ضمن أنشطة الاستثمار أو أنشطة التمويل، مثل المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛

أنشطة الاستثمار: هي تلك العمليات الخاصة باقتناء أو التصرف في الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لاتدخل في حكم النقدية، مثل المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى؛

أنشطة التمويل: هي تلك العمليات الناتجة عن التغير في حجم ومكونات حقوق الملكية وعمليات الاقتراض بالمنشأة، مثل المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم والسندات أو المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.

لقد حدد المعيار الدولي أسلوبان لإعداد قائمة التدفقات النقدية، وسمح الاختيار بين أحد الطريقتين التاليتين عند القياس والإفصاح المحاسبي عن التدفق النقدي من أنشطة التشغيل في قائمة التدفقات النقدية[27]:

أ) الطريقة المباشرة: يتم من خلالها الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية حيث تقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية، ويركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال إلا في مرحلة انطلاق النشاط وفي غير ذلك اعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ يتم اللجوء إليه لتغطية العجز الناجم عنهما وذلك باعتبار أن المؤسسة تنشط في اقتصاديات رأسمالية أين تكون السوق المالية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية.

ب) الطريقة غير المباشرة: تتم بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) إعداد قائمة التدفقات النقدية ويتم من خلالها تعديل صافي الدخل بالعناصر غير النقدية وأي مبالغ مؤجلة مستحقة، والتغيرات في عناصر رأس المال العامل، بالإضافة إلى عناصر الدخل غير المرتبطة بالأنشطة التشغيلية.

لقد استمد النظام المحاسبي المالي من المعايير المحاسبية الدولية تعريف القوائم المالية وتوضيح أهدافها وطرق إعدادها بما في ذلك قائمة أو جدول التدفقات النقدية التي اعتبرها من القوائم المالية الإلزامية التي يتوجب على المؤسسات إعدادها، واتفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في تحديد أشكال هذه القائمة من نشاط استغلالي، استثماري، تمويلي، ذلك لما توفره هذه القائمة من معلومات ملائمة لاحتياجات ومتطلبات المستثمرين، فإن الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها تلك القائمة تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمار في سوق الأوراق المالية بصفة خاصة من خلال مساعدة المستثمرين على مايلي[28]:

_ تقييم التدفقات النقدية الحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

_ وصف العلاقة بين الدخل المحاسبي والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل؛

_ تحسين القابلية للمقارنة طالما يوجد مقياس موحد يطبق عليها وهو النقدية؛

_ تقييم المرونة والسيولة المالية للمنشأة؛

_ تقييم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها وقدرتها على توزيع الأرباح في المستقبل؛

_ الكشف المبكر عن حالات التعثر المالي والإفلاس؛

_ تقييم الآثار على المركز المالي للمنشأة لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية؛

_ تقييم الأسعار السوقية للأوراق المالية والتنبؤ باتجاهاتها مستقبلا؛

_ تقدير حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة.

وعليه يمكن القول أن توفر قائمة التدفقات النقدية أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي والشفافية التي يحتاجها المستثمرون في أسواق الأوراق المالية وهذا بسبب محتوى وجودة المعلومات التي توفرها.

2/ المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بربحية السهم (ias33)

تعتبر ربحية السهم من المقاييس الشائعة الاستخدام لتحليل ربحية الشركة وتقييم أدائها، حيث تستخدم لمقارنة ذلك مع أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يستخدم المحللون ربحبة السهم لمقارنة ربحية وأداء الشركة مع الشركات المماثلة التي تعمل في نفس مجال الصناعة وخلال نفس الفترة المالية[29].

وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (ias33) الصادر عام 1997 والمعدل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2004 أن الهدف منه هو وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض ربحية السهم أو حصة السهم من الأرباح مما يساهم في إمكانية إجراء مقارنة للأداء بين المنشآت المختلفة وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة، وجاء في هذا المعيار ضرورة الإفصاح عما يلي[30]:

أ_ مبلغ الأرباح أو الخسائر المستخدم في حساب الأرباح المعدة لحملة الأسهم العادية عند احتساب ربحية السهم المخفضة وكذلك التعديلات التي تتم على هذا المبلغ لحساب ربحية السهم المخفضة؛

ب_ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم لاحتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة؛

ج_ الأدوات المالية التي يحتمل أن تؤدي لتخفيض ربحية السهم الأساسية مستقبلا، وتم استثنائها في حساب ربحية السهم المخفضة الحالية لأنها لا تؤدي للتخفيض (ضد التخفيض)؛

د_ توضيح ووصف الأحداث اللاحقة المتعلقة بالأسهم العادية أو الأسهم العادية المحتملة اللاحقة لتاريخ الميزانية (التي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية).

يلعب هذا المعيار دورا مهما في تدعيم آلية الإفصاح المحاسبي والشفافية من أجل جذب الاستثمارات، حيث بفضل تطبيقه سيتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات رشيدة عند بيع أو شراء أو الاحتفاظ بالأسهم لدى الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية ويساعدهم على تقليل المخاطرة والحد من عمليات المضاربة على الأسهم، سيساعد المعيار (ias33) المتعلق بالإفصاح عن ربحية السهم في القوائم المالية المستثمرين في[31]:

- الوصول إلى القيمة الحقيقية للسهم؛
- التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات بدقة أكبر؛
- التعرف على مواطن القوة والضعف للشركات.

يستخلص من هذا العرض أنه توجد علاقة طردية بين تقدم الشركات في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال توفير متطلبات الإفصاح والشفافية والأداء المالي والسوقي لها، حيث تضمن الحوكمة تحقيق الإفصاح والشفافية عن طريق الاستناد على تطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية، ومن المعروف عبر العالم أنه قد وصلت المعايير المحاسبية الدولية إلى تحقيق هذا المستوى من الجودة واعتمادها من قبل الدول يعتبر أهم عامل من عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات ككل والاستثمار في أسواق الأوراق المالية بشكل خاص، والجزائر كباقي الدول استندت في إعداد نظامها المحاسبي المالي على هذه المعايير حيث ساهم هذا في إعداد قوائم مالية يتم الإفصاح فيها عن معلومات محاسبية ومالية ذات مصداقية وجودة عاليتين، الأمر الذي سيترتب عنه زيادة ثقة المستثمر في هذه المعلومات وزيادة قدرته على ترشيد اتخاذ قراراته وتقليل مخاوفه من مخاطر السوق وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تحسين الأداء المالي للشركة التي تعاني من تراجع في الأداء لما تقدمه تلك المبادئ من آلية لمنع عمليات التلاعب والاحتيال، والتطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة لا يرتبط فقط بأداء أفضل ولكن بكفاءة أفضل للأداء والعائد المتوقع للاستثمار فيها، كذلك إن أغلب عمليات الإفلاس التي تتعرض لها بعض الشركات ترتبط بشكل مباشر بعدم تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة وعدم الامتثال لقواعد ومبادئ المعايير المحاسبية الدولية.

رابعا: تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

1. تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:

بدأت أعمال إصلاح المخطط المحاسبي الوطني السابق في الثلاثي الثاني لسنة 2001 بتمويل من البنك الدولي وأوكلت العملية إلى عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة بصفته الهيئة الوطنية المكلفة بالتوحيد والتقييس المحاسبي في الجزائر، وخلصت جهود هذا الإصلاح إلى اعتماد نظام محاسبي مالي يحل محل المخطط المحاسبي السابق حيث اعتبر هذا تغيير جذري لمرجعية محاسبية حملت معها تغيير لاحتياجات مختلف الأطراف من المحاسبة ومن المعلومات المحاسبية والمالية، وأصبح النظام المحاسبي في الجزائر يستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبي الدولية ويتوافق معها وذلك بإصدار القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي جرى تطبيقه منذ بداية عام 2010.

عرف هذا القانون النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة منه، حيث ورد في هذا النص تسميته بالمحاسبة المالية "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية سيسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[32] .

جاء النظام المحاسبي المالي بإطار تصوري أو ما يطلق عليه الإطار المفاهيمي والذي يعتبر دليلا ومرجعا لإعداد المعايير المحاسبية واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما لا توجد حلول لبعض المعاملات والأحداث الغير معالجة، كما يتضمن هذا الإطار تعار يف ومفاهيم لكل الأصول والخصوم، النواتج والأعباء والمبادئ والفرضيات ومجال التطبيق، القوائم المالية وكيفية عرضها، كذلك أشار هذا النظام إلى إمكانية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية إذا استلزم الأمر ذلك وتطرق إلى تنظيم العمل المحاسبي في المواد من 10 إلى 24 من القانون 11/07، والمعالجة للحسابات المجمعة والحسابات المدمجة وهذا استجابة للتغيرات الاقتصادية الجديدة والمتمثلة خصوصا في اتفاقيات الشراكة مع الشركات الأجنبية والتي تعد سببا أساسيا دفع بالجزائر إلى محاولة تحقيق التوحيد المحاسبي والتوافق في العمل المحاسبي دوليا من خلال إصلاح نظامها المحاسبي الذي سيساهم في توفير بيئة للاستثمارات الأجنبية.

وتتمثل المبادئ المحاسبية التي أقرها هذا النظام فيما يلي:

مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية، مبدأ عدم المقاصة،
مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ وحدة القياس النقدي،
مبدأ ثبات الطرق المحاسبية، مبدأ تغليب الواقع العملي (الجوهر) على الظاهر القانوني،
مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ الأهمية النسبية،
مبدأ القيد المزدوج، مبدأ استقلالية الوحدة.

أما الفرضيات المحاسبية هي كالآتي[33]:

أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر

1/ محاسبة الالتزامات: حيث تتم محاسبة آثار المبادلات وغيرها من الأحداث على أساس الحقوق المثبتة عند حدوث المبادلات أو الأحداث وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية الموافقة وتعرض في البيانات المالية الخاصة بالسنوات المالية التي تلحق بها؛

2/ استمرارية الاستغلال: تعد البيانات المالية على أساس استمرارية الاستغلال أي بافتراض متابعة الوحدة أعمالها في المستقبل واعتبار حدوث التصفية أو انقطاع النشاط حالة استثنائية، وإذا لم يتم إعداد البيانات المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تبين وتبرر وتوضح الأساس المستند إليه في ضبطها.

وحدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية الواجب إعدادها سنويا من قبل كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي والتي أطلق عليها تسمية الكشوف المالية حيث تشتمل على: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، وقد جاء السياق القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي كالآتي:

1_ القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي؛

2_ المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07؛

3_ القرار الوزاري رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات؛

4_ القرار رقم 72 المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛

5_ المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 2009/04/7 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

ويمكن إدراج بعض مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية في الآتي:

_ تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية مع الممارسات المحاسبية العالمية حيث أن تطبيق المؤسسات الجزائرية والأجنبية نفس المعايير المحاسبية في ظل الشراكة والانفتاح الاقتصادي يساهم في تنسيق وتوفيق مخرجات النظام المحاسبي وهذا يؤدي إلى تسهيل إجراء المقارنات بين أداء المؤسسات الوطنية والدولية من قبل مستعملي المعلومة المالية بكل شفافية واتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة؛

_ تسهيل عملية إعداد القوائم المالية المجمعة للمؤسسات الأجنبية؛

_ تشجيع زيادة كفاءة وأداء المؤسسات الوطنية بتسهيل اندماجها في الاقتصاد والمنافسة الدوليين؛

_ ترقية مهنة المحاسبة في الوطن بزيادة كفاءة وتأهيل ممارسيها وبالتالي تمكينهم من منافسة أكبر مكاتب المحاسبة والتدقيق على المستوى الدولي؛

_ تشجيع جذب المستثمر الأجنبي من خلال إنتاج معلومات موثوقة وذات جودة عالية تزيد من ثقة المستثمرين وتساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات؛

_ تفعيل دور بورصة الجزائر في الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات والمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الولوج إليها.

2. امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

1.2 القوائم (أو الكشوف) المالية حسب النظام المحاسبي المالي: تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرون بعض المعلومات التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضون أو التي تحتاجها السلطات الضريبية ونظرا لصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية مختلفة تلبي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بأمر المنشأة[34].

إن الكشوفات المالية ما هي إلا خلاصة تداخل أو تشابك مصالح ثلاث مجموعات رئيسية: المنشآت والمستخدمين ومهنة المحاسبة، ففيما يتعلق بالمنشآت فإنها تشكل الطرف الرئيسي الأكثر اهتماما وانشغالا بإدارة العملية المحاسبية فمن خلال نشاطاتها التشغيلية والمالية وغير الاعتيادية فإنها تبرر إعداد الكشوف المالية، فوجود المنشآت وسلوكياتها تولد نتائج هي جزئيا قابلة للقياس من خلال العملية المحاسبية، كما أن المنشآت في نفس الوقت هي التي تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية، وأما المستخدمين فإنهم يشكلون المجموعة الثانية فإنتاج المعلومات المحاسبية يتأثر بمصالحهم واحتياجاتهم ومع أنه من غير الممكن وضع قائمة كاملة بالمستخدمين إلا أن القائمة يمكن أن تتضمن حملة الأسهم والمحللين الماليين والدائنين والمؤسسات الحكومية، وفيما يخص مهنة المحاسبة فإنها تشكل المجموعة الثالثة التي لها تأثير على المعلومات المندرجة في الكشوف المالية فالمحاسبون بوصفهم مدققين أساسا يقومون بالتحقق من أن الكشوف المالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما[35].

وتعتقد لجنة معايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية المعدة لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية تحقق الأغراض المشتركة لمعظم المستخدمين، ذلك أن كافة المستخدمين تقريبا يصنعون قرارات اقتصادية على سبيل المثال من أجل[36]:

أ- تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعها؛

ب- تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها؛

ت- تقييم قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها؛

ث- تقييم الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمنشأة؛

ج- تحديد السياسات الضريبية؛

ح- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح؛

خ- تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي؛

د- تنظيم نشاطات المنشأة.

ويغطي معيار المحاسبة الدولي (ias1) "عرض القوائم المالية" القوائم المالية ذات الغرض العام، حيث يبدأ المعيار بعرض الأسس أو الاعتبارات العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها، وقد اعتمد النظام المحاسبي المالي في تحديد القوائم المالية ومحتوياتها وقواعد تقييم وكيفية عرضها على المعايير المحاسبية الدولية: ias1 عرض القوائم المالية و ias7 قائمة التدفقات النقدية.

حدد النظام المحاسبي المالي الكشوف المالية بأربعة كشوف وملحق السالفة الذكر، حيث اشترط في إعداد الكشوف المالية معالجة المعلومات وفق معيار المنفعة (أو مبدأ الأهمية)، وذلك بمدى التوازن بين:

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل؛
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

وتضبط هذه الكشوف تحت مسؤولية مسيري الكيان وتصدر خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية[37]، ووفق النظام المحاسبي المالي توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة وذلك بتضمين المبالغ أو الأرصدة المتعلقة بالسنة المالية السابقة مقابل كل فصل يتعلق بالسنة المالية الجارية في الكشوف المالية، وعلى العموم يضمن النظام المحاسبي المالي لمختلف المستخدمين قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المنشأة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية للمنشأة مع المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

ويمكننا إيجاز القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

1/ الميزانية: تبين الوضعية المالية للمؤسسة وتحتوي على موجودات (أصول) وحقوق المؤسسة من جهة والتزاماتها (الخصوم) من جهة أخرى، وتعبر عن المركز المالي للمؤسسة والإفصاح عنه في وقت معين.

2/ حساب النتيجة: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، يظهر النتيجة الصافية للفترة التي قد تكون ربح أو خسارة، وتصنف الأعباء في هذا الجدول حسب طبيعتها كما سمح النظام المحاسبي المالي بتصنيفها حسب الوظيفة.

3/ جدول سيولة الخزينة: يعتبر هذا الجدول مستجد جاء به النظام المحاسبي المالي حيث يهدف إلى تقديم أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة، وحدد ثلاث أشكال من قوائم التدفقات النقدية: استغلالي، استثماري، تمويلي، ويعد هذا الجدول عند القياس والإفصاح المحاسبي عن التدفق الناتج عن الأنشطة العملياتية وفق طريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وهذا يتوافق مع ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي(ias7) وقد تم التطرق إلى هاتين الطريقتين في العنصر السابق.

4/ جدول تغير الأموال الخاصة: كذلك يعتبر هذا الجدول جديدا في النظام المحاسبي المالي الذي كان في السابق أحد مكونات الجداول الملحقة، ويهدف هذا الجدول إلى معرفة الحركات التي أثرت في الأموال الخاصة (حقوق المساهمين) والتي تكون ناتجة عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة سواء كانت عادية (الإنتاج، البيع..) أو غير عادية (زيادة رأس المال، توزيع الأرباح...).

5/ ملحق الكشوف المالية: يحتوي على القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة وبعض الإيضاحات المرتبطة بالميزانية وحساب النتائج.

2.2 جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: تعتبر منفعة وجودة المعلومات المحاسبية من الأمور الهامة لمستخدمي القوائم المالية ولاسيما المستخدمين الخارجيين في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار وخاصة بسوق الأوراق المالية، ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية هي تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة[38]، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[39].

إن جودة المعلومات المحاسبية تعني توفير مجموعة من الخصائص بتلك المعلومات وهذا ما أكده مجلس معايير المحاسبة المالية fasb في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم 6 الصادرة عنه، حيث أشار بأن هذه الخصائص يمكن استخدامها للحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت الهادفة وغير الهادفة للربح، وتعكس هذه الخصائص مراحل إنتاج المعلومات التالية:

- مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية من خلال خاصية (القابلية للتحقق، القابلية للقياس، الموضوعية)؛
- مرحلة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية من خلال خاصية (التوقيت المناسب، الأهمية النسبية، القابلية للمقارنة)؛
- مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية وقدرتها على المنفعة لمستخدميها من خلال خاصية (الملاءمة، القابلية للفهم، القيمة التنبؤية)[40].

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع خصائص نوعية لابد أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، واتفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في تحديد الخصائص النوعية الأساسية والتي هي كالآتي:

1/ القابلية للفهم (Understandability): بمعنى أن تكون المعلومة مفهومة من جانب مستخدميها الذين يتوفر لديهم مستوى معقول من المعرفة، وذلك أن تكون معروضة بطريقة سهلة ومبسطة تمكن مستخدميها من تفهم وإدراك محتواها أو معناها.

2/ الملاءمة (Relevance): تستمد ملاءمة المعلومة المالية أهميتها من استخدامها في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وتشير هذه الخاصية إلى قدرة المعلومة في التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحيح تقييماتهم الماضية وهذا يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي: التوقيت المناسب، القيمة التنبؤية، التغذية العكسية[41].

3/ الموثوقية (Reliability): حتى تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة تمتلك المعلومات تلك الخاصية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد، أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال توافر الخصائص الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحيادية، الحذر والاكتمال[42].

4/ القابلية للمقارنة (Comparability): إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بمنشأة معينة مع معلومات مماثلة عن منشآت أخرى في نفس الفترة المالية، وكذلك مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بمنشأة على مدار عدة فترات زمنية من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء[43].

إن توفر هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيساهم في زيادة الثقة والمصداقية للقوائم المالية من قبل مستخدميها ويجعلهم يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات لاسيما القرارات الاستثمارية وهذا يعتبر عامل من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

3. انعكاسات مبادئ الحوكمة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

إن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية العالية الجودة والقابلة للفهم والانتشار عالميا، والتي تتطلب وجود معلومات في القوائم المالية ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة لمساعدة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية المختلفة العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات في صنع قرارات اقتصادية رشيدة.

وأكدت العديد من البحوث والدراسات على مستوى دول العالم على أهمية المعايير المحاسبية الدولية ودورها في تحقيق الحماية لأصحاب المصالح في الشركات وذلك من خلال ضمان إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية تتسم بالشفافية والمصداقية، وهذا يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة من: ضمان حماية حقوق المساهمين والمساواة بينهم، واحترام دور أصحاب المصالح، التركيز على الإفصاح والشفافية...

ويشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، فضلا عن اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم المعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار[44].

ويعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي من أهم العوامل الخارجية المساهمة في التطبيق السليم لنظام قواعد إدارة المؤسسات في الجزائر، فهو يتضمن القواعد المنظمة لإعداد وعرض القوائم المالية وبالتالي توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية تتمثل في الشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة حيث تساعد هذه المعلومات في تحسين إدارة وأداء المؤسسات، كذلك بالمقابل إن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يعمل على تحسين جودة القوائم المالية وتحقيق الثقة في المعلومات الواردة بها وزيادة الشفافية فيها والقابلية للمقارنة، وفي هذا الصدد عقد ملتقى دولي بالجزائر حول الحكم الراشد للمؤسسات سنة 2007 وشاركت فيه جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة، ونتج عنه إصدار دليل جزائري للحكم الراشد للمؤسسة سنة 2009، حيث تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ويبقى تحقيق هذا المسعى رهن توفير متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي من أطر تشريعية وتنظيمية ومؤسساتية داعمة له إضافة إلى زيادة الوعي ونطاق القبول لتطبيق المفهوم الشامل للحوكمة في مجتمع الأعمال.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن تطبيق نظام محاسبي سليم يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة سيعمل على زيادة الشفافية والإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية وزيادة جودتها ويترتب على ذلك زيادة ثقة المستخدمين ولاسيما المستثمرين منهم في تلك المعلومات المحاسبية وزيادة القدرة والرشد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية والمالية أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، كذلك يمثل الإفصاح والشفافية مؤشر لتقييم مدى تطبيق نظام الحوكمة في الشركات والدول تستخدمه أهم المنظمات الدولية المهتمة بموضوع الحوكمة، وإن إطار الأساليب الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بشكل يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، ويعد النظام المحاسبي المالي

أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر

أحد متطلبات تطبيق الحوكمة في الجزائر، فيعمل هذا النظام المحاسبي والحوكمة المؤسسية في حلقة واحدة ولكل منهما أثره على الآخر، فتطبيق النظام المحاسبي المالي يعتبر حجر الأساس لتطبيق سليم للحوكمة في المؤسسات الجزائرية وتعتمد عليه الحوكمة في ضمان ممارسة محاسبية صحيحة تتفق مع ما هو معمول به على الساحة الدولية من تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، كذلك تعد وفقه قوائم مالية ذات جودة عالية وكل قائمة تعكس معلومات تلبي احتياجات معينة لمختلف الأطراف وتمتاز المعلومات الواردة في هذه القوائم بخصائص نوعية تتمثل في الموثوقية والملاءمة والقابلية للفهم والمقارنة.

كما أن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يساعد على تحسين جودة القوائم المالية وذلك من خلال المساءلة والرقابة المحاسبية وتطبيق الإفصاح والشفافية وتفعيل دور لجان المراجعة الداخلية والخارجية، ولكي يؤدي النظام المحاسبي المالي دوره في تيسير تطبيق سليم لمبادئ الحوكمة في الجزائر لابد من تطوير وتكييف البيئة المؤسساتية والقانونية الداعمة لتطبيق هذا النظام، الحد من الفساد المالي والاقتصادي، وترسيخ الشفافية في نظم المعلومات.

الهوامش والمراجع:

[1] The world bank, governance and development, the world bank publication, washington,1991,p1.

[2] - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2008، ص4.

[3] - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص15.

[4] -oecd, principles and annotations on corporate governance, 2004,p2.

[5] - مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية (واشنطن)، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، 2003، ص ص 145: 151.

[6] - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 30:28.

[7] - موسى محمد ابراهيم، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مقال بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني،2010، جامعة الاسكندرية، ص64.

[8] - ابراهيم سيد احمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات غير الوطنية وغسل الأموال، الدار الجامعية، الاسكندرية،2010، ص ص 198:204.

[9] - المرجع السابق، ص192.

[10] - مسعود صديقي، خالد دريس، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر2010، ص9.

[11] - مركز عمان لحوكمة الشركات، الهيئة العامة لسوق المال، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، الكويت، 2011، ص42.

[12] -شهيرة عبد الشهيد، قواعد ادارة الشركات تصبح سعيا دوليا: ماذا يمكن عمله في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 001، ص 12.

[13] -مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 20-21 يناير2008، ص 7.

[14] - المرجع السابق، ص 8.

[15] - مراد سكاك، فارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 اكتوبر2009، ص 5.

[16] - حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر2010، ص 14.

[17] - صالح بن ابراهيم الشعلان، مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص54.

[18] - حسين يرقي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[19] - صالح بن ابراهيم الشعلان، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[20] - ابراهيم سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[21] - حسين القاضي، الادارة الرشيدة في القطاع العام الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010، ص 14.

[22] - حسين عبد الجليل آل عزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 49.

[23] - هشام حسن عواد المليجي، الانعكاسات المحاسبية لحوكمة الشركات على أسعار الاسهم بسوق الأوراق المالية المصري دراسة اختبارية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 1،، مارس 2006، جامعة بني سويف،ص 81.

[24]- kieso d.e, weygandt j.j,warfield t.d, Intermediate accounting: ifrs edition, john wiley and sons,Inc, usa,2011, p242.

[25] - طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، الجزء1، ص 94.

[26] - http://www. Iasplus. Com/en/standards/ ias7. تاريخ الاطلاع 2015.11.25

[27] - عبد الحميد حسياني، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009.-2010، ص 136.

[28] - مايسة مصطفى محمد ادريس، دراسة تحليلية للعلاقة التوافقية لمعايير المحاسبة والمراجعة المرتبطة ودورها في حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس مصر، 2013، ص 82.

[29] - محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2014، الطبعة 3، ص 474.

[30] - المرجع السابق، ص 482.

[31] - Mary m.k,Fleming, Improving disclosure requirements for restated earning per share, jornal of investing vol12, issue 1, 2003, p 70.

[32] - الجريدة الرسمية، القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر.

[33] - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 156/08، العدد 27، الجزائر، 2008، المادتين 6 و 13.

[34] - محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[35] - أحمد رياحي بلقاوي تعريب رياض العبد الله، نظرية محاسبية، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 234.

[36] - طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[37] - الجريدة الرسمية، القرار الوزاري رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26، العدد 19، الجزائر، 2009، ص 22.

[38] - رضا ابراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة البحوث العلمية، مجلد 46، عدد 20، يوليو 2009، جامعة الاسكندرية، ص 70.

[39] - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص 320.

[40] - محمد احمد ابراهيم خليل، دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، الجزء 2، 2005، جامعة بنها، ص 746.

[41] - Justin p. challinor, Acontent analysis of financial advertisements,Loughborough university of tecknology, july 1994, p40.

[42] - Idem, p 45.

[43] - Idem, p 41.

[44] - ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، 2009، ص ص 61-62.